

ستاندرد آند بورز تخفض توقعاتها لتصنيف مصر إلى سلبية من مستقرة

الخبر

(رويترز) - (موقع اليوم السابع)

وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني:

- * تعدل توقعاتها للتصنيف الائتماني لمصر إلى سلبية من مستقرة وتُبقى التصنيف عند -B.
- * تقول إن التعافي الاقتصادي في مصر سيستمر على الأرجح في التأثير بنقص العملات الأجنبية وضغوط التمويل الخارجية والمالية.
- * تقول إن النظرة السلبية تعكس الرأي القائل باحتمال زيادة اكتشاف مصر على المخاطر المالية والخارجية خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة.
- * تتوقع تراجع النمو الحقيقي بمصر إلى ثلاثة بالمئة في 2016 بعدما ارتفع إلى 4.2 بالمئة في 2015.
- * تقول إن ضبط أوضاع المالية العامة بمصر يسير بوتيرة أبطأ من المتوقع.
- * تتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار الطاقة وإجراءات زيادة الإيرادات إلى تراجع العجز بدرجة ما في السنوات القليلة المقبلة.

وتوقعت "ستاندرد آند بورز" زيادة العجز في الحساب الجاري إلى 4.8% في المتوسط في الفترة من 2016 إلى 2019، كما توقعت المؤسسة أن يسهم ضعف الصادرات بالإضافة على تراجع إيرادات السياحة في مواصلة الضغط على احتياطات العملة الأجنبية بمصر، وقالت المؤسسة إن ضبط أوضاع المالية العامة يسير بوتيرة أبطأ مما كان متوقعا، لكنها توقعت في الوقت ذاته أن يسهم انخفاض أسعار الطاقة وإجراءات زيادة الإيرادات في خفض عجز الموازنة خلال السنوات القليلة المقبلة.

الرأي

يحتاج هذا التخفيض في النظرة المستقبلية للتصنيف الائتماني لمصر اتخاذ العديد من الخطوات الجادة لمواجهة وأهمها:

- * أن الموازنة العامة للدولة لازالت حتى الآن تعكس ارتفاعا في عدد من بنود الإنفاق مثل الأجور ومدفوعات خدمة الدين مما يقلص من مساحة الوفر المالي الذي كان من المفترض أن يوجه في الأساس إلى الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي. ويرجع النمو في العجز بالموازنة بالأساس إلى كونها تضمنت إيرادات مبالغ فيها عند إعداد مشروع الموازنة خاصة بالنسبة للإيرادات الضريبية رغم التباطؤ الاقتصادي النسبي الذي تشهده البلاد لعوامل داخلية وخارجية مؤخرا، كما أن هناك

ضرورة لتحويل وتغيير منهج إعداد الموازنة العامة للدولة الحالي للبدء في تطبيق موازنة البرامج والأداء على عدد من الجهات والوزارات بالموازنة بما يربط ما بين تنفيذ الموازنة وما بين مؤشرات الأداء الاقتصادي المستهدفة منها.

* تحتاج المنظومة التشريعية المتعلقة بمناخ الاستثمار والمرتبطة بإجراءاته إلى عملية مراجعة شاملة بدءاً من ضرورة العمل على التأسيس الإلكتروني للشركات وخفض فترة التأسيس وضغط إجراءاته، مروراً بتعديل في تشريعات تأسيس الشركات وإجراءاتها وضوابط حوكمتها وخطوات إنجاز التعاقدات معها وآلية تخصيص الأراضي وتوصيل المرافق، وصولاً إلى تصحيح المنظومة الضريبية وإعادة ضبط منظومة التخارج من السوق وقوانين الإفلاس ووضع آلية ناجزة لفض المنازعات الاستثمارية. ويظل أبرز تعديل تشريعي مطلوب مراجعته هو قانون الاستثمار الحالي بحيث يعكس رؤية الدولة المستقبلية للاستثمار ويتلافى العيوب التي ظهرت في التطبيق بعد التعديلات التي جرت عليه في مارس 2015 ولم تنتج الآثار المتوقعة منها حتى الآن خاصة مع اقتراب إطلاق خريطة واضحة للاستثمار في مصر، إلا أن هذا الأمر يتطلب لتعظيم الاستفادة منه تكوين آلية لتخصيص الأراضي وتكوين بنك للأراضي.

* نرى أهمية وجود استراتيجية للاستثمار في مصر تعكس رؤية الدولة فيما يتعلق بدور الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الاقتصاد المصري متضمنة أهم القطاعات الاقتصادية التي ترغب في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها وخاصة في المجالات مرتفعة التكنولوجي، وهو ما يتطلب مراجعة قانون حماية الملكية الفكرية المطبق في مصر، وكذلك أهمية زيادة الروابط بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال تشجيع تكوين الشركات وخاصة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة بما يساهم في نقل التكنولوجيا إلى الشركات المحلية شاملة أحدث الممارسات الإدارية.

* يمثل حجم الدين المحلي وأعباء خدمته تحدياً كبيراً مقارنة بالدين الخارجي والذي يمثل نسبة محدودة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمتوسط منطقة الشرق الأوسط. ولا يمكن التحكم في حجم الدين دون التعرض لعجز الموازنة المزمّن الذي عانت منه مصر على مر أعوام ومازالت تعاني منه خصوصاً خلال الأعوام الأربعة الأخيرة والتي انخفضت فيها الإيرادات وزادت المصروفات بشكل مضطرب. بينما يمكننا محاولة تخفيض أعباء خدمة الدين عن طريق الإدارة الرشيدة لمحفظّة الدين الحكومي. ونرى ضرورة التوجه إلى اعتماد الأداة المالية (صكوك التمويل) في الوقت الحالي سواء على المستوى الحكومي مما سيجذب استثمارات عربية خليجية للدخول في سوق الدين بما يرفع من الحصيلة الدولارية من جانب ويخفف العبء عن البنوك المحلية من جانب آخر، ويرفع من مساحة البدائل التمويلية المتاحة. فهناك ضرورة للاستفادة من هذه الأداة في إطار خطة الدولة نحو تطوير الأدوات المالية وتنويعها لزيادة قدرة الشركات والحكومة وغيرها من الجهات الاعتبارية المختلفة في الحصول على التمويل.